

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة السبعون

## الجلسة ٧٥١٣

الخميس، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيدة أوغوو | (نيجيريا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد سافرونكوف |
| | الأردن | السيدة قعوار |
| | إسبانيا | السيد غاسو ماتوسيس |
| | أنغولا | السيد غاسبر مارتنس |
| | تشاد | السيد شريف |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | الصين | السيد وانغ مين |
| | فرنسا | السيد لاميك |
| | جمهورية فنزويلا البوليفارية | السيد راميريث كارينيو |
| | ليتوانيا | السيدة ياكوبوني |
| | ماليزيا | السيد إبراهيم |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | نيوزيلندا | السيد فان بوهيمن |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة سيسون |

**جدول الأعمال**

الحالة في الشرق الأوسط

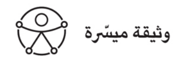
تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/651)



1526576 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

### تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/651)

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/651، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ و ٢١٦٥ (٢٠١٤) (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

**السيد أوبراين** (تكلم بالإنكليزية): منذ أن بدأ النزاع، قُتل أكثر من ربع مليون شخص في سورية وأصيب أكثر من مليون بجراح. وشُرّد نحو ٧,٦ ملايين شخص داخل البلد. واضطرّ أكثر من مليون شخص إلى مغادرة بيوتهم في هذا العام وحده. وفرّ أكثر من ٤ ملايين شخص عبر الحدود في بحث يائس عن البقاء وعن مستقبل، مما وضع البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة تحت الضغط – وقد أُنهكت الآن مقتربة من نقطة الانهيار. وربما يكون الوقت الذي أمامنا جميعا يوشك على النفاد. وباسم الأمن إضافة إلى الإنسانية، علينا إيجاد سبيل للمضي قدماً يكون أفضل وأكثر استدامة لكي يتشاطر المجتمع الدولي على نطاق أوسع عبء استضافة اللاجئين السوريين.

وخلال الشهر الماضي، واصل العنف تصاعده في جميع أنحاء البلد. ونجم عن الهجمات العشوائية والاعتداءات الموجهة من قبل جميع أطراف النزاع خسائر في الأرواح وتدمير للبُنى التحتية. وبالإضافة إلى ذلك، مُنع مئات الآلاف من السوريين من الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه.

وفي ١٢ و ١٦ آب/أغسطس، ضربت غارات جوية حكومية سوقاً في دوما، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص وإصابة عدد أكبر. ووقع الهجوم بعد بضعة أيام من القصف العشوائي لدمشق على يد الجماعات المسلحة من غير الدول. وعلى الرغم من الغضب والإدانة، حصل منذ ذلك الحين هجوم واحد آخر مماثل على الأقل. ووفقاً للتقارير، منذ منتصف آب/أغسطس، قُتل نحو ٢٠٠ شخص وجرح ٤٠٠ في الغوطة الشرقية. كما تواصل قصف دمشق، مؤدياً حسبما أفادت التقارير إلى مقتل أكثر من ٣٠ شخصاً في ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس. إن نهج العين بالعين هذا الذي تتبعه الأطراف المتحاربة يسبب الفاجعة للنساء والرجال والأطفال في سورية، ويجب أن يتوقف.

ويبدو أن إزدراء الأطراف التام للحياة البشرية ومقومات البقاء الأساسية لا يعرف حدوداً. ففي أوائل تموز/يوليه، وردت تقارير عن إصابة البراميل المتفجرة لملجأ في قرية الحواش بحماة، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين. وفي محافظة حلب، شنّ تحالف من الجماعات المسلحة، بما في ذلك جبهة النصرة المصنفة إرهابية، هجمات على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من مدينة حلب، وأفيد عن مقتل أكثر من ٣٠

مدنياً. إن الهجمات على المدنيين غير مشروعة وغير مقبولة، ويجب أن تتوقف. وأناشد كل الأطراف المشاركة في العنف والقتال أن تحمي المدنيين. يجب أن تخضع جميع الأطراف المعنية بانتهاكات القانون الدولي الإنساني للمساءلة.

وقد استمرّ تدمير البنية التحتية المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

والجماعات المسلحة من غير الدول وجماعات مصنفة باعتبارها منظمات إرهابية تمنع عن عمد الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء. وتمثل هذه الأفعال انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويجب وقفها فورا.

وفي مدينة حلب، قُطعت إمدادات المياه من ٢ إلى ١٨ تموز/يوليه، ومرة أخرى في أوائل آب/أغسطس، خلال الأشهر الأشد حرارة خلال العام، مما أثر على ١,٧ مليون شخص تقريبا. وبالمثل، في مدينة درعا والقرى المحيطة بها، تسبب القتال الدائر في قطع إمدادات المياه والكهرباء لأكثر من ١٠ أيام، مما أثر على ما يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وقد تأثرت مدينة دمشق أيضا بالانقطاع في إمدادات المياه، لأن الجماعات المسلحة من غير الدول تقطع إمدادات المياه القادمة من ينابيع وادي بردى، والتي توفر المياه لدمشق. ومن غير المقبول أن يعيش أي شخص في ظل هذه الظروف.

وعلى الرغم من البيئة المتزايدة الصعوبة، لا يزال الملايين من الناس يتلقون المساعدات المنقذة للحياة باستخدام جميع السبل المتاحة، بما في ذلك عبر الحدود، عملا بالقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، قدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مساعدات غذائية لـ ٥,٩ مليون شخص في المتوسط شهريا، ووفرت الأدوية وإمدادات أخرى لـ ٩ ملايين شخص، والدعم في مجال المياه والمرافق الصحية لأكثر من ٥ ملايين شخص، ومواد الإغاثة الأساسية لما يزيد على ٤ ملايين شخص.

وفي حين أن هذه الأعداد كبيرة، يؤسفني القول بأنه يمكن الوصول إلى المزيد من الأشخاص إذا ما سُمح بالوصول من دون عراقيل. وإنني أشعر بقلق على وجه خاص جراء الإمكانية المحدودة للغاية للوصول إلى ٤,٦ مليون شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها ومحاصرة. فخلال النصف الأول من عام ٢٠١٥، وصلت الأمم المتحدة شهريا إلى ١٢ في المائة فقط من سكان المناطق التي يصعب الوصول إليها وأمدتهم بالغذاء، ووفرت لـ ٣,٤ في المائة منهم اللوازم الصحية، مما يشير إلى التحديات الكبيرة أمام الوصول والتي تحد من قدرة المجتمع الإنساني على الوصول إلى الأشخاص الأكثر ضعفا وتأثرا في سورية.

وبالمثل، تواصل أطراف النزاع تقييد الوصول بشدة إلى المناطق المحاصرة. وفي كل شهر خلال النصف الأول من هذا العام، تمكنت الأمم المتحدة من إيصال مواد غذائية وغير غذائية إلى أقل من ١ في المائة من السكان، ووفرت لنسبة ٢ في المائة منهم اللوازم الصحية. وخلال شهر تموز/يوليه، لم يصل أي طعام أو أي نوع آخر من المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الطرق الرسمية إلى أي من المناطق المحاصرة والتي يبلغ تعداد سكانها ما يناهز ٤٢٢ ٠٠٠ شخص.

وقد تمكنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من الوصول إلى يلدا في ١٨ آب/أغسطس، ومرة أخرى في ١٩ و ٢٤ آب/أغسطس، وكذلك اليوم، حيث زودت ١ ٠٠٠ شخص بالمشورة الطبية المنقذة للحياة ووفرت أقراص تنقية المياه لـ ٢٠٠ ٠٠٠ آخرين. ومع ذلك، هناك حاجة إلى القيام بأكثر من ذلك بكثير، ولا أزال قلقا للغاية جراء وضع اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

خلال زيارتي إلى سورية، ناقشت مع كبار ممثلي الحكومة ضرورة تعزيز حماية المدنيين والاستجابة الإنسانية عموما. وقمت بحث الحكومة على منح حق الوصول الكامل ودون

عوائق إلى جميع المحتاجين أينما كانوا. ويحدوني أمل صادق في أن يتم اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين إمكانية الوصول، بما في ذلك الموافقة على طلبات مرور القوافل المشتركة بين الوكالات وتلك التابعة لوكالات بعينها.

كما أرحب بمنح تأشيرات مؤخرا لموظفي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، والتي ظلت معلقة لعدة أشهر. وفيما يتعلق بالتأشيرات، أعلمتني البعثة السورية قبل للتو بقرب إصدار الـ ٤٧ تأشيرة التي كانت معلقة لموظفي الأمم المتحدة، في أعقاب الطلب المحدد الذي قدمته خلال زيارتي. وسنسعى إلى الحصول على تأكيد رسمي في وقت لاحق اليوم بشأن هذه المسألة. كما أرحب بالتقارير الأولية المتعلقة بخفض الفترة اللازمة للحصول على موافقات لاستيراد الإمدادات الإنسانية.

وزرت أيضا الحي القديم في حمص، وصُدمت تماما لرؤية الدمار الناجم عن أربع سنوات من القتال. فقد دُمرت جميع المنازل تقريبا تدميرا تاما. كما التقيت مع الأسر المتضررة، وتمكنت من سماع قصصها. وتحدثت مع رجل يُدعى أحمد والذي حكى لي قصته المروعة. وقد قال إنه يريد في المقام الأول أن ينعم بلده بالسلام. ورغم الدمار والتحديات اليومية، فإنه وأفراد أسرته سعداء بتمكنهم من العودة إلى وطنهم في نهاية المطاف؛ وهم من بين أوائل من قاموا بذلك. وسأسافر إلى تركيا والأردن خلال شهر أيلول/سبتمبر، حيث سأتمكن من أقف بنفسي على جهود الاستجابة المستمرة لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

من الصعب إيجاد الكلمات التي تعبر بصدق عن شدة معاناة السوريين بشكل يومي. ولأنني عدت للتو من البلد، فقد خرجت بلمحة عن هذا الواقع المرير بنفسي. وغادرت البلد وقد انتابني حزن عميق وغضب شديد إزاء المعاناة الهائلة والتي لا مبرر لها للسوريين العاديين، والدمار البشع الذي خلفه النزاع في البلد. وأنا غاضب لأنه لا يُسمح لنا كمجتمع دولي، أو أننا غير قادرين، على القيام بالمزيد لحماية السوريين الذين هم في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دعمنا الثابت.

لكنني عدت وأنا مصمم على ألا أستسلم وألا أضيق ذرعا إزاء تكرار التحديات دون هوادة أمامنا، نحن، العاملين في المجال الإنساني، والحاجة إلى استكشاف كل السبل للقيام بكل ما هو ممكن لتوفير المساعدات المنقذة للحياة والحماية للسكان المحتاجين. وأحث أعضاء المجلس على بذل كل ما في وسعهم لإنهاء هذه الأزمة. ومع توفر كل النوايا الحسنة في العالم، لا يمكن للعمل الإنساني أن يكون بديلا عن العمل السياسي. ويجب على المجلس أن يمارس القيادة للدفع في اتجاه التوصل إلى حل سياسي.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أود أن أغتنم هذه الجلسة، بداية، لأعبر عن ترحيب حكومة بلدي بتعيين السيد ستيفن أوبراين، وكيلاً للأمين العام للشؤون الإنسانية، وأتمنى له النجاح في تنفيذ المهام الجسيمة الموكلة إليه، خاصة وأننا نعيش في زمن تعصف به موجة عارمة من الفوضى والتطرف والإرهاب، إرهاب تسبب في جرائم غير مسبوقة بحق شعوبنا وساهم في خلق أزمات إنسانية في العديد من الدول، إرهاب تغذى على سوء تقدير في الحسابات السياسية لدى بعض الحكومات، فكانت الضحية شعوبنا، شعوبنا نحن، إرهاب يدمر الحضارة والتراث الثقافي كما حصل في مدينة نمرود الآشورية في العراق وفي مدينة تدمر التاريخية في سورية حيث طالت يد الإرهاب معبد "بعل شمين" التاريخي وأحد أبرز علماء الآثار في العالم، وهو السوري خالد الأسعد.

وأود أن أشير هنا إلى أننا نعتبر أن زيارة السيد أوبراين إلى سورية ولقاءاته مع المسؤولين السوريين، وزيارته إلى حمص، إنما تشكل فاتحة طيبة لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح بغية تعزيز التعاون الشفاف مع الأمم المتحدة في المجال الإنساني، خاصة وأننا نشعر بالارتياح للأفكار التي طرحها السيد أوبراين حول الارتقاء بأجواء التعاون بين الحكومة السورية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن نتطلع إلى استمرار التواصل معه للبناء على نتائج زيارته إلى دمشق لما فيه خير السوريين. وأكرر هنا التأكيد على استعداد الحكومة السورية للاستمرار في التعاون مع الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع مواطنيها المتضررين من الأزمة أينما كانوا ودونما تمييز، وذلك وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، التي أرساها قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، وفي مقدمتها احترام السيادة السورية ووحدة أراضيها، وانطلاقاً من الالتزامات الناجمة عن خطط الاستجابة الموقعة مع الحكومة السورية.

إن هذا التعاون والالتزام من قبل الحكومة السورية هو جزء صغير فقط من صورة الوضع الإنساني في سورية؛ فلا يمكن التعامل مع هذا الوضع المؤلم بمعزل عن خلفيات التدخل السياسي والعسكري والاقتصادي الخارجي في المشهد السوري.

لأن هذا التدخل الخارجي كان السبب في بروز وتغذية وانتشار واستمرار ظاهرة الإرهاب في سورية والمنطقة، وهو السبب في إعاقة التقدم على المسار السياسي؛ وبالتالي فإن هذا التدخل الخارجي هو السبب الرئيسي في نشوء واستمرار الأزمة الإنسانية التي تعيشها بعض المناطق في سورية، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن تحسين الوضع الإنساني بشكل ملموس وحقيقي ومستدام دون وقف هذا التدخل الفظ الخارجي في شؤوننا الداخلية، وهو تدخل سياسي واقتصادي وعسكري، ودون تصفية تجلياته المتمثلة في دعم الإرهاب وإعاقة تقدم المسار السياسي وفرض إجراءات قسرية أحادية الجانب على الشعب السوري؛ فمن البديهي أن المعاناة الإنسانية لا يمكن لها أن تنتهي تماماً بمجرد تقديم بعض المساعدات الإنسانية في هذه المنطقة أو تلك، على الرغم من إدراكنا التامّ لضرورة تقديم هذه المساعدات وأهمّية دورها في تخفيف معاناة مواطنينا في المناطق المتأثرة.

وقد أثبتت تطورات الأحداث صحة طرحنا هذا. فعلى الرغم من كل الجهود الإنسانية المبذولة، لم يتم تخليص السوريين المحتاجين من معاناتهم بعد و لم يتم السماح للاجئين والنازحين السوريين المهجرين بفعل الإرهاب بالعودة إلى بيوتهم وأعمالهم وحياتهم المعتادة، و لم يتم توفير الأمن والطمأنينة لهم ولأطفالهم إلا في المناطق التي أعاد الجيش السوري لها الأمن والأمان بعد دحر الإرهابيين منها، وتلك الأخرى التي تمت فيها مصالحات وطنية محلية. وقد أثبتت هذه المصالحات من جديد أن السوريين قادرين على الجلوس مع بعضهم البعض وحل مشاكلهم بأنفسهم إذا ما توقف التدخل الخارجي في شؤونهم، وإذا تم إلزام حكومات الدول الراعية للإرهاب بوقف سياساتها الدموية تلك.

لا يمكن للبعض، بما في ذلك دول أعضاء في هذا المجلس الموقر، أن يستمر في الاختباء وراء ما يسميه ”المعارضة المسلحة المعتدلة“ لتبرير استخدامه للإرهابيين والمتطرفين كأداة لتنفيذ أجنداته السياسية في سورية وفي دول أخرى، خاصة وأن الممارسات الإرهابية لهذه ”المعارضة المعتدلة“ قد افتُضح أمرها للقاصي والداني؛ فما يسمى ”جيش الإسلام“ الإرهابي المرتبط بالسعودية يمطر العاصمة دمشق بمئات القذائف العشوائية، وهو أمر تحدث عنه مشكورا السيد أوبراين للتو. وما يُسمى ”جيش الفتح“ المرتبط بتركيا وقطر يمطر، بدوره، مدينة حلب وقرى إدلب بمئات القذائف العشوائية، هذا

في حين يعيث ما يسمى ''لواء اليرموك'' المرتبط بالأردن وإسرائيل فساداً وتخريباً في جنوب سورية.

والسؤال هنا: هل قصف المدنيين في دمشق وحلب بشكل عشوائي يعدّ أحد ممارسات ''المعارضة المعتدلة''؟ حيث أمطر، على سبيل المثال فقط، هؤلاء ''الحمائم المعتدلون'' دمشق ومحيطها بـ ٩٢ قذيفة صاروخية يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس مما أدى إلى عشرات الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء. والغريب هنا أن البعض في هذا المجلس يدعي الحرص على أرواح المدنيين السوريين إلا أنه لم ينبس ببنت شفة إزاء هذه الجرائم ولم نسمعه يرفض ويستنكر ويعقد الاجتماعات الطارئة لإصدار بيانات الإدانة، باستثناء البيان الذي صدر، وأنتم مشكورون له، لإدانة ما حصل في مدينة تدمر - تماماً كما فعلوا عندما تم قطع المياه عن دمشق وحلب لأسابيع من قبل هذه ''المعارضة المسلحة المعتدلة'' التي تعتبر هذا الفعل الشائن وأعمال الخطف والقتل والتعذيب والسبي من أفعال الاعتدال والتحرك السلمي على طريق الديمقراطية والحرية.

ثم لماذا يتم تشريع وجود ما يسمى ''معارضة مسلحة معتدلة'' في سورية فقط دون غيرها من الدول؟ لماذا تم تخصيصنا، نحن السوريين، بهذا الاختراع ''معارضة مسلحة معتدلة''؟ فها نحن نشهد حملة في الإعلام الغربي للترويج لفصائل مسلحة في سورية أعلنت ولاءها لتنظيم لقاعدة، على أنها ''معارضة معتدلة'' مثل ما يسمى ''حركة أحرار الشام'' الإرهابية والتي امتدحت أداءها صحيفة ''نيويورك تايمز'' يوم أمس واعتبرتها حليفا مثاليا للولايات المتحدة الأمريكية في سورية. وهذا هو العدد الذي ظهر فيه هذا المقال أمس في ''نيويورك تايمز'' عن هذا التنظيم الإرهابي تحت عنوان:

(تكلم بالإنكليزية)

حليف سوري مثالي للولايات المتحدة.

(تكلم بالعربية)

إن الحديث عن القذائف العشوائية التي تستهدف المدنيين في عدد من المدن السورية يقودني إلى الحديث عن واجبات الحكومة السورية الدستورية ومسؤولياتها الوطنية في حماية مواطنيها من آفة الإرهاب والتطرف، والاتهامات التي يدفع بها البعض ضد الحكومة السورية باستهداف المدنيين في مدينة دوما أو غيرها. فلا يمكن للحكومة السورية، أو أي حكومة مسؤولة في العالم بما فيها حكومات بلادكم الموقرة، أن تقف مكتوفة الأيدي بينما يقوم الإرهابيون باستهداف المدنيين الآمنين في مدنهم بالقذائف العشوائية كما يجري في دمشق حلب وغيرها من المدن السورية، إذ لا بد من الردّ على مصادر إطلاق القذائف التي يطلقها الإرهابيون. وبذلك، فإن الجيش السوري يتصرف وفقاً للقانون الدولي لمحاربة الإرهاب وحماية المدنيين من خطر هذه القذائف، وهو بذلك لا يقتل المدنيين، كما يدعي البعض زوراً وبهتاناً، بل من يقتل المدنيين هو من يستخدمهم كدروع بشرية في دوما وفي غيرها من المناطق في سورية، وهو ما يحصل أيضا كما تعرفون جميعا مع التنظيم الإرهابي المسمى ''بوكو حرام'' في نيجيريا والدول المحيطة بها.

من جديد، تضمن تقرير الأمين العام (S/2015/651) المعروض أمامنا عدداً من الفجوات والمغالطات، وقد قمنا بتوجيه رسالتين متطابقتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام بهذا الخصوص. لكنني سأكتفي الآن بالإشارة إلى أن الجانب الأممي قد قدَّمَ ٤٨ طلباً فقط لتسيير قوافل مساعدات خلال الفترة الممتدةِ من ١ كانون الثاني/يناير ولغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد مُنحت الموافقة للجانب الأممي على ٣٤ طلباً، وليس على ٢٠ طلباً فقط كما ذكر التقرير، في حين لم ينفذ الجانب الأممي حتى الآن حوالي ١٠ موافقات على الرغم من صدور هذه الموافقات في شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه.

وأشير هنا إلى أن الحكومة السورية قد وافقت على إدخال مساعدات إغاثية إلى مدينتي حرستا ودوما في ريف دمشق وإلى الفوعة وكفريا في إدلب وإلى كل المناطق التي يضمن الوضع الأمني فيها سلامة العاملين في المجال الإنساني، علماً بأن الحكومة السورية تدرس حالياً الطلبات الموجودة لديها مع الأخذ بالحسبان اعتباراتٍ عدة، في مقدمتها الوضع الأمني على الأرض وضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها الفعليين وضمان عدم وقوعها في أيدي الإرهابيين.

أود أن أشير أيضا إلى أنه، وبعد زيارة السيد أوبراين إلى سورية، تمت الموافقة على جميع طلبات التأشيرات التي قُدمت إلى وزارة الخارجية إضافة إلى طلبات التمديد لجميع إقامات موظفي مكتب الشؤون الإنسانية التابع لمكتب المنسق المقيم، وهو أمر أشار إليه السيد أوبراين مشكورا للتو.

ملاحظتي الختامية تتعلق بوجود مخالفة قانونية غير مقبولة في تقرير الأمين العام حول تطبيق القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). هذه المخالفة، التي تكاد ترقى إلى مستوى الفضيحة، تتمثل في استخدام التقرير لعبارة ”المجموعات المسلحة من غير الدول“ في معرض وصف المجموعات المسلحة الإرهابية مثل ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ وغيرهما من الفصائل الموالية لهما والتي تُعتبر، كما تعرفون جميعا أكثر من غيركم، منظمات مرتبطة بالقاعدة التي يعتبرها مجلس الأمن بدوره منظمة إرهابية. إذن، لا يمكن أن يكون الإرهابيون في سورية ”مجموعات مسلحة من غير الدول“ لأن هذا التعبير حيادي بالمطلق وينتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

أختتم كلامي بتجديد ترحيبنا كحكومة سورية بتعيين السيد أوبراين، وبالتزامنا بالعمل معه ومع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأداء هذه المهامة النبيلة المتمثلة في مساعدة المحتاجين من شعبنا للمساعدات الإنسانية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.